

الدعوة للمساواة في القوانين بين الرجل والمرأة ومعاقبة مرتكبي جرائم "الشرف"

رام الله - «الأيام»: نظم مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ورشة عمل في مدينة قلقيلية حول قتل النساء على خلفية «شرف العائلة»، حضرها العديد من الشباب من مختلف مناطق المحافظة.

وقال محمود عاصي من المركز إن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة من الورش التي ينفذها المركز في مختلف محافظات الضفة، مؤكداً أن القتل على خلفية ما يعرف بشرف العائلة يعتبر جريمة، وهو من الظواهر التي تهدد تماسك المجتمع، وتقف عائقاً في طريق تقدم المرأة، وأن جرائم القتل باسم الشرف هي إحدى قضايا حقوق الإنسان التي يجب على القانون أن يقف أمامها بحزم وصلابة، وفي ظل ازدواجية التي يعاني منها المجتمع الشرقي برمته تنتج هذه الجرائم، وهذه المحاولة في الأساس هي لدفع كل المهتمين والقائمين على مصالح المجتمع لحوار مفتوح حول هذه القضية التي تعاني منها النساء والمجتمع في الشرق، بل ومختلف دول العالم.

وقدمت الناشطة النسوية والمتخصصة في مجال الدراسات النسوية ندوة البرغوثي، ورقة عمل تحدثت فيها عن مفهوم الشرف الذي اعتبرته إحدى القيم الاجتماعية المحورية التي تؤكد أبوية المجتمع العربي ودونية المرأة فيه، وهو كجميع القيم الاجتماعية يحدد كل مجتمع معناه بما يتفق مع مصلحته التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه، فالقوى الغالبة في المجتمع هي التي تحدد هذا المعنى بما يتفق مع مصلحتها الخاصة.

وقالت البرغوثي: نجد الازدواجية في مفهوم الشرف، حيث تغيب المعاني الحقيقية والسامية للشرف كالعزة والعلو، وينحصر المفهوم على جسد

المرأة وغشاء البكارة فقط، فمفهوم الشرف يرتبط فقط بالحفاظ على الأعضاء الجنسية الذي ارتبط فقط بالمرأة، بينما شرف الرجال لا يتعلق بسلوكهم وإنما يتعلق بسلوك المرأة، ويتحدد معنى الشرف في المجتمع مع مصلحة هذا المجتمع، التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه، فالقوى الغالبة هي التي تحدد معنى مصلحة المجتمع، وبما أن الرجل هو الأقوى فقد فرض على المرأة معنى شرف يناسبه ويحقق مصلحته، فأصبح معنى الشرف فيما يتعلق بالمرأة يكاد يكون مقصوراً على العفة الجنسية، ونتيجة لذلك برزت التناقضات التي تكتنف كيان المرأة من حيث الازدواجية في التعامل مع جسدها.

وبينت أن العادات والتقاليد الموروثة تلعب دوراً أساسياً في تعزيز وتكريس ظاهرة القتل على خلفية «شرف العائلة»، وأن التركيز على قيمتي الشرف والاحتشام يكتسب أهمية كبيرة في المجتمع العربي حيث يصبح لجسد المرأة وضعية في النظام القيمي التقليدي عن طريق تقسيم العمل وحصر دور المرأة في العمل المنزلي والانجاب، وأن هاتين القيمتين تعدان من القيم الأساسية التي تعطي الشرعية للنظام الأبوي في المجتمع العربي الذي يقوم على هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، ما يعني توزيعاً هرمياً للسلطة على محوري الجنس والسن، مؤكدة أن المرأة العربية هي دائماً كائنٌ بغيره لا بذاته، فهي تعرف من خلال كونها زوجة فلان أو أم فلان، ويساعد على ذلك آلة الزواج حيث تفقد المرأة شخصيتها وتعيش في حالة دنيا.

وأشارت البرغوثي إلى أن قانون العقوبات الفلسطيني الذي يعود إلى الحقبة الأردنية ينص على أن عقوبة

القاتل بشكل عام هي القتل، إلا أن بعض مواد نص: «أنه يستفيد من العذر المخفف الشخص الذي يرتكب جريمة في حال الدفاع عن ماله أو شرفه أو عرضه أو نفسه»، مشددة على أن المرأة في الشرائع السماوية مصانة ولها كامل الحقوق والاحترام والتقدير، وأن هناك مساواة مقررة في معظم الدساتير في العالم العربي والإسلامي، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد من خلال الأمم المتحدة أن لجميع الأسرة البشرية من كرامة أصيلة وحقوق متساوية وثابتة يشكل أساساً للحرية والعدل، كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإسكانية على المساواة بين الرجال والنساء.

وفي ختام الورشة طالب المشاركون الجهات الرسمية باعتبار جرائم «الشرف» جرائم قتل مع سبق الإصرار، دون أن يكون هناك عذر مخفف، كما طالبوا المؤسسات الأهلية المعنية بإيجاد آليات ووسائل أكثر نجاعة في الوصول إلى الضحايا قبل وقوع عملية القتل بجهنم وإيجاد التوعية الأسرية والمجتمعية لحماية الأبناء على اختلاف الجنس سواء أنثى أم ذكر، وعدم التمييز بحقهم وضرورة وجود الثقافة الجنسية في المقررات المدرسية، ودعوا إلى إعادة النظر في النصوص العقابية والقانونية المطبقة وتعديلها، بما يضمن اعتبار قتل الإناث جريمة يعاقب عليها القانون بأشد العقوبات. وأوصوا بضرورة المساواة أمام القانون والحق في تطبيقه على الرجل والمرأة بأسلوب أكثر عدالة وعدم التمييز بينهما، وضرورة محاسبة كل من يتجاوز القانون باعتبار جريمة القتل بدافع الشرف هي جريمة بحق إنسان أزهقت روحه دون أي عذر شرعي أو قانوني.